آفاق توحيد المصطلحات التعليمية بين دوائر المعرفة الإنسانية والاجتماعية

Prospects for Standardizing Educational Terms between Human and Social Knowledge circles

م. د/ غانم عودة شرهان

مركز إحياء التراث العلمي العربي

جامعة بغداد (العراق)

yy.edd310@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/08/18 **تاريخ القبول: 2020/09/05**

مخلص:

يعدّ المصطلح ذا أهمية كبيرة في حياة أيّ لغة، وتوحيده في الاستعمال يزيده أهميته ويضعف من الفوضى اللسانية في الاستعمال، ثم الفهم على نطاق الدلالة، ولا يمكن أن يتحقق هذا الأمن إلا من خلال التخطيط اللغوي وقرار السياسة اللغوية الموحدة على نطاق الوطن العربي كما هو معمول به في لغات متقدمة، والمصطلحات مفاتيح العلوم وهي نواة وجودها، وللمصطلح دور وأهمية في نقل العلوم والمعرفة وتعميم المفاهيم المستحدثة واستيعابها، بالإضافة إلى حاجياتنا المتنامية واللامتناهية إليه في عصر تنمو فيه المعرفة البشرية يوما بعد يوم، وتتسارع فيه التطورات وتتفرع فيه العلوم، وتتعدد الاختصاصات مخلفة سيولا جارفة من المفاهيم التي هي بحاجة إلى مصطلحات تحدها وتضبطها. وتعدّ المصطلحات التعليمية من أهم المصطلحات التي تعترض الباحث؛ ولهذا كان موضوع هذه الدراسة آفاق توحيد المصطلحات التعليمية بين دوائر المعرفة الانسانية والاجتماعية لتسليط الضوء على كيفية انعكاس قضايا البحث المصطلحي العربي تنظيرا وتطبيقا على المستوى العام وفي مستوى دوائر المعرفة الإنسانية والاجتماعية خصوصا.

الكلمات المفتاحية: المصطلح، المصطلح التعليمي، توحيد المصطلح، المصطلحات الإنسانية المصطلحات الاجتماعية.

المنارة للاستشارات

***Abstract*:**

The issue of the linguistic term should not be subject to an individualistic partisan or country freedom. The differences in the standardization of the term, or discussions at language meetings sometimes reached the degree of preference to discuss Arab research in non-Arabic seminars in order to avoid controversy in the call to amend unified terminology and occupy the linguistics magazine by defending its name. The attack on the term linguistics and the science of terminology settled in Egypt and Iraq three generations ago، and some linguists were busy defending the few terminology that they put in place. This position was one of the factors that made the translation movement into Arabic in the linguistic sciences delayed for several years.

***Keywords*:** Term, educational term, standardization of terms, humanities terms, social terms.

تمهيد:

إنّ ضبط المعارف في شتى الاختصاصات مرهون بضبط المصطلحات، والسبب في ذلك يعود إلى أنّ أي مجال معرفي أو علميّ يحمل في خلجاته منظومة تصورات ومفاهيم تعكسها رموز لغوية وهي في حقيقة الأمر عبارة عن مصطلحات معينةٌ موضوعة من قِبل الذين اصطلحوا عليها. كما أنّ اشتراك هذه المصطلحات ضمن هذه المنظومة يضمن أحقية استقلال وانفراد كلّ مصطلح بمفهوم واحد من منظومة هذه المفاهيم، وعليه أصبح للمصطلح دور أساسي وفاعل في تكوين المعرفة ثم إن أية ثقافة مهما كانت، لا تقوملها قامة ولا يستقيم صرحها، إلا إذا انتجت معرفة خصبة وجديدة، توجهها وتضبطها مصطلحات واضحة الدلالة. والأمر كذلك إذا نظرنا إليه من منظور معاكس فإنّ ثقافة أية أمة من الأمم، تضطرب ويتهلل نظامها باضطراب مصطلحاتها وتعارض مفاهيمها؛ فالأمر إذا منوط في مداره على ضبط المصطلحات فهو أمر عظيم غير هين.

1- تعريف المصطلح:

لغة: إنّ الباحث عن لفظة (المصطلح) في المعاجم العربية يجد أنها في أصلها مصدر ميمي للفعل "اصطلح" (مبني على وزن المضارع المجهول "يصطلح" بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة)، ورد فعله الماضي (اصطلح) على صيغة (افتعل)، بمعنى أنّ أصله هو

المنارة للاستشارات

(اصتلح). ومعلوم أنّ العربية في حال وقوع تاء(افتعل) بعد صاد (كما هي الحال هنا) أو ضاد أو طاء أو ظاء، تجنح إلى قلب مثل تلك الحروف طاء (اصطبر، اضطرب، اطرد، ...). ولعل السر الصوتي في هذا الإبدال (قياسا على ما فعل إبراهيم أنيس بصيغة "اصطبر" من الفعل "صبر"[1] يكمن في أنّ صيغة (اصتلح) المطاوعة تبرز لنا مجاورة شديدة بين صوتي التاء والصاد المتفقين في صفة الهمس، المختلفين في صفات أخرى (الصاد مطبقة وكثيرة الرخاوة، والتاء صوت شديد وغير مطبق)، فإنّ الصوت المجاور له (التاء) يتأثر به تأثرا تقدميا (تأثر الثاني بالأول)؛ حيث تقلب التاء إلى نظيرها المطبق الذي هو الطاء الحديثة.

ينحدر "المصطلح"– كما وضحنا– من الجذر اللغوي(صلح)، وقد ورد في (مقاييس) ابن فارس أنّ "الصاد واللام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد.." كما ورد في (اللسان) أنّ "الصلاح": ضدّ الفساد (...) والصلح: السلم، وقد اصطلحوا وصالحوا واصطلحوا واصالحوا"، أمّا (المعجم الوسيط) فيظيف: صلح، صلاحا، وصلوحا: زال عنه الفساد(...) اصطلح القوم: زال مابينهم من خلاف. و– على الأمر: تعارفوا عليه واتفقوا الاصطلاح: مصدر اصطلح (...) اتفاق طائفة على شيء مخصوص، ويعرفه الجرجاني: "الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر، لمناسبة بينهما. وقيل: الاصطلاح لفظ معين بين معنيين". والاصطلاح هو إخراج اللفظ عن معناه الأصلي اللغوي إلى معنى آخر اصطلح عليه الناس أو جمهرة منهم لبيان المراد، وقد يكون بين المعنيين تقارب في المعنى وقد لايكون وقيل الاصطلاح لفظ معين تواضع عليه قوم معنيون اختصارا لما يتحدثون ويتعاملون. ولكل موضوع وحرفة اصطلاح[2].

ب– اصطلاحا:

حاول علماء (علم المصطلح) تحديد معنى دقيق للمصطلح، فهو عندهم مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها وحدد استعمالها بوضوح تام، وهو تعبير خاص ضيق في دلالته

المنارة للاستشارات

المتخصصة – يتفق عليه علماء علم من العلوم أو فن من الفنون – وواضح إلى أكبر درجة ممكنة، ويرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات علم محدد[3].

أمّا اللغات الأوروبية فتصطنع لهذا المفهوم كلمات متقاربة النطق والرسم، من طراز (Terme) الفرنسية، (term) الإنكليزية، و(Termine) الإيطالية و(Termio) والإسبانية و(Termo) البرتغالية، وكلها مشتقة من الكلمة اللاتينية (terminus) بمعنى الحد أو المدى أو النهاية[4].

2- **فوضى المصطلح وأهمية توحيده:** للمصطلح أهمية كبرى في حياة اللغات، وتوحيده في الاستعمال يزيده أهمية، ويضعف من البلبلة اللسانية في الاستعمال ثم الفهم على نطاق الدلالة، ولا يتحقق هذا الأمر خلال التخطيط اللغوي وقرار السياسة اللغوية الموحدة على نطاق الوطن العربي كما هو معمول به في لغات متقدمة كالفرنسية[5] حيث تكون ((جمعية التنميط اللغوي الفرنسية (AFNOR) تقوم بوضع المصطلحات وتوحيدها))[6].

إنّ انعدام التخطيط في الوطن العربي انعكس على الاستعمال اللغوي للمصطلحات الحديثة خاصة؛ لذا نلاحظ – إن صح التعبير– تعم العربية في أقطارها فتكثر التسميات للمسمى الواحد ويحدث الخلط، وأذكر مثلا لذلك: علم اللغة وفقه اللغة واللسانيات والألسنية تستعمل في كثير من الأحيان لدلالة واحدة، وكذا الهيكلية والبنيوية والبنائية، وخذ أيضا المصطلحات الموضوعة أو المعربة في مجال اللغة والأدب والنقد الأدبي والعلوم على اختلافها فضلا عن المصطلحات في ألقاب الشهادات العلمية الجامعية والعليا، وكلّ ذلك ناتج عن غياب التخطيط، وكثيرا ما ارتفعت دعوات من اللغويين في الشام والعراق ومصر والمغرب العربي؛ لأن يعهد أمر المصطلح إلى لجان متخصصة تنبثق من المجامع والمؤسسات اللغوية بالتعاون مع مكتب التنسيق بعد الاتفاق على مناهج وضع المصطلح أو تعريبه ثم إشاعته لتكون النتائج مثمرة لغويا في كمية المصطلحات المنتجة، ودلالتها الموحدة في نوعها المناسب للاستعمال[7]. إنّ قضيةالمصطلح اللغوي ينبغي لها أن لا تخضع لرؤية فردية أو حزبية أو قطرية، والخلافات في توحيد المصطلح أوصلت المناقشات في الاجتماعات اللغوية

المنارة للاستشارات

أحيانا إلى درجة تفضيل مناقشة البحوث العربية في ندوات بغير العربية تجنبا للخلافات والجدل في الدعوة إلى تعديل المصطلحات الثابتة، "وشغلت مجلة اللسانيات بالدفاع عن اسمها والهجوم على مصطلح علم اللغة وعلى المصطلحات المستقرة في مصر والعراق منذ ثلاثة أجيال، وشغل بعض اللغويين بالدفاع عن المصطلحات القليلة التي وضعوها، وكان هذا الموقف من العوامل التي جعلت حركة الترجمة إلى اللغة العربية في علوم اللغة تتوقف عدة سنوات"[8].

المشكلة القائمة في مجال التعريب والتي تشير إلى تقصير المؤسسات اللغوية من جهة وانعدام التخطيط اللغوي من جهة أخرى تتعلق بوضع المصطلح وعدم اتخاذ الوسائل الفعالة لإشاعته قبل أن يشيع على ألسن الناس والدارسين، فنجد أسماء الآلات والمستحدثات الأجنبية أو المصطلحات العلمية أو الأدبية والنقدية تقترح لها مقابلات بعد شيوعها، وما يقترح من مقابلات تكون أحيانا متعددة غير موحدة أو لا تفي بالغرض فتحدث البلبلة أو التندر أحيانا ببعضها. من ذلك الأسماء الآتية: (المرناة) للتلفزيون و(الخيالة) للسينما و(الطارمة) للكشك و(المذياع) للراديو و(الهاتف) للتلفون وغيرها قد وضعت بعد شيوع أسمائها الأجنبية. ومما يحمد أنّ جملة من المصطلحات التي وضعت قد أخذت تستقر على الألسن وتطرد الأجنبي مثل شيوع السيارة بدلامن (الأوتومبيل أو الكار)[9].

وهناك في جنوب العراق الكثير من المصطلحات التى أشعر بها وكأنها ليست بعربية مثلا في محافظة العمارة يردد على لسانهم كلمة (محط) بمعنى السوق، وكذلك كلمة مدام والتي تعني اللعابة التي تلعب بها البنات الصغار، وكثير من المصطلحات حقيقة لا يتسع الوقت لذكرها.

3- الحقل السيميائي:

إنّ القول بمصطلح (semiotique) يستدعي –حتما– إدراك المفهوم الإغريقي للحد "semeion" الذي يحيل على "سمة مميزة (marquee)، (distinctve) أثر (trace)، قرينة

المنارة للاستشارات

(lndice)، علامة منذرة (signe)، (precutive) دليل (preuve)، علامات منقوشة أو مكتوبة (esinggrave) بصمة (Empreinte)، تمثيل تشكيلي (figuration)[10].

هذه العلامات (اللغوية وغير اللغوية) هي الموضوع المفترض لعلم جديد، نشأ بين نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، يسمى (السيميائية) (semiotique) حينا، و(السيميولوجيا: semiollogie) حينا آخر، بإسهام أوربي وأمريكي مشترك، وفي فترتين متزامنتين نسبيا، على يدي العالم اللغوي السويسري فردينان دوسوسير/ والفيلسوف الأمريكي شارلز سندرس بيرس، فقد صار لزاما على أيّ باحث في تاريخ هذا الحقل المعرفي أن يستعيد شهادة ميلاد السيميولوجيا من إشارة دوسوسير الرائدة التي أوردها في محاضراته الألسنية العامة، مبشرا بعلم جديد لتشكيل الألسنية ذاتها إلا جزءا منه: "إنّ اللغة نسق من العلامات، يعبر عن أفكار، ومنه فهي مشابهة للكتابة، وأبجدية الصم والبكم، والطقوس الرمزية، وأشكال المجاملة والاشارات العسكرية،.. إلخ. إنها –وفقط– الأهم بين كل هذه الأنساق[11]. يمكننا –إذن– أن نتصور علما يدرس حياة العلاقات في كنف الحياة الاجتماعية؛ قد يشكل قسما من علم النفس الاجتماعي، وإذن من علم النفس العام سنسميه السيميولوجيا (semiologie) (من الكلمة الإغريقية (semeion) بمعنى علامة/ singe) التي يمكن أن تنبئنا بما تتكون منه العلامات، والقوانين التي تحكمها. وبما أنّ هذا العلم لما يوجد بعد، فإننا لانعرف ما سيؤول إليه، لكنه حقيق بالوجود، ومحدد المكانة سلفا. إنّ الألسنية ليست إلا قسما من هذا العلم العام الذي ستغدو القوانين التي يكتشفها قابلة للتطبيق على الألسنة، وهكذا ستجد هذه الأخيرة نفسها مرتبطة بمجال دقيق التحديد ضمن مجموع الوقائع البشرية"[12].

على أنّ رولان بارت ليس أشهر من نقض هذه المتراجحة "السوسيرية" التي تفترض أنّ ماهو "سيميولوجي يتجاوز (Deborde)) الألسني"[13]، عن قناعة منه بأنّ العلامات الغيرية (objectaux) غير اللغوية، لا تكتمل هويتها مالم يتحدث عنها لغويا؛ أي قبل أن تصبح علامات لفظية (verbeaux) وذهب ينقل تلك المتراجحة إلى الشكل العكسي

المنارة للاستشارات

الجديد (الألسنية، السيميولوجيا)، مجسدا ذلك أفضل تجسيد في كتابه (نظام الموضة) الذي محضه لدراسة عالم الأزياء والأناقة وما في حكم ذلك من العلامات غير اللغوية، إلا أنّه تجاوز لا لغوية هذه العلامات، إذ أعرب عن أنّه "لايشتغل على الموضة الحقيقية بل على الموضة المكتوبة"[14] أي على الأزياء، كما تصورها جرائد الموضة. ولم يفته –لأجل تأكيد فرضيته– أن يطلق العنان لهذا السيل من الاستفهامات الإنكارية: "هل هناك نسق واحد من المرضوعات (المواد)، متسع نسبيا، يقوم على الامتناع عن اللغة المنطوقة (المقطعة)؟ أليس الكلام هو البديل المحتوم لكل نظام دال؟"[15]، مقررا – في الأخير – إنّ"الإنسان محموم باللغة المتطوقة (Lhomme) ولا يمكن لأيّ مؤسسة سيميولوجية أن تتجاهل ذلك، ربما يجب أن نعكس صياغة دوسير، وأن نقرر أنّ السيميولوجيا جزء من الألسنية"[16].

وإذا كان دوسوسير يتحدث، في الفقرة السابق بلغة تصورية، تستشرف علما (لما يوجد!) وتتنبأ بميلاد هو ضرورة وجوده، تدلنا عليها هيمنة صيغ فعل المستقبل، في ذلك السياق التاريخي (سنة 1910 تحديدا)، فإنّ ذلك لايعني إلا عدم اطلاعه على صنيع نده"بيرس" في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث يكون قد مارس فعلا كان دو سوسير يدعو إليه، وإن لم يخلف أثرا متماسكا يمكّن الباحث من الخروج بحوصلة تامة لمذهب في هذا العلم (وهو سر عدم معرفة سوسير له، مناصفا إلى التباعد المكاني وعسر الحال الثقافي آنذاك..)، إلا أنّ معظم السيمائيين يقرّون بفضله العلمي عليهم؛ وتلخص هذا الفضل جوليا كريستيفا: ".. نحن مدينون فعلا لشارل ساندرس بورس بالاستخدام الحديث لمصطلح السيميائيات"[17]، وهكذا ومع شارل ساندرس هذا "صارت السيميائية اختصاصا مستقلا حقيقة، إنها بالنسبة إليه إطار مرجعي يضمّ كلّ دراسة أخرى"[18]، في الرياضيات أو الأخلاقيات أو الماورائيات أو الصوتيات أو الكيمياء أو التشريح أو الاقتصاد أو علم النفس أو تاريخ العلوم ..؛ لقد أغرق كلّ هذه العلوم في فضاء علامي فسيح، يرتد إلى تقسيم ثلاثي (قرينة – أيقونة – رمز) تتفرع عنه تثليثات متلاحقة، تتحول العلامة –عبرها– إلى علامة أخرى؛ قد لا تحتل إلا على نفسها، في مسلسل علامي متواصل الحلقات، حتى

المنارة للاستشارات

بلغ مجموع تحديده ستة وستين نوعا من العلامات. وفي سنة 1969، تتأسس "الجمعية الدولية للسيميائية" (التي تولى أ. ج. غريماس أمانتها العامة) وتعقد مؤتمرات وملتقيات من حولها، وتصدر مجلة فصلية (semiotica) وتنشء فرق بحث تابعة لها. وفي سنة 1979 يصدر قاموسان متخصصان؛ أحدهما لجوزي ترايد بوفو، الآخر –وهو أعقد وأضخم في المادة والمعالجة– لجوليان غريماس وجوزيف كورتاس. وقد استعصى على الباحثين العرب حتى أن يترجموا عنوانه بصيغة موحدة وقد انتقلت السيميائية إلى الوطن العربي، في وقت متأخر نسبيا، فهرعت الدراسات إليها وعقدت لها الكثير من الملتقيات، وأسست لها جمعيات (على غرار "رابطة السيميائيين الجزائريين" ومجلات (على غرار مجلة "دراسات سيميائية أدبية لسانية" المغربية – 1987)، ومحضت لها قواميس متخصصة (كما فعل التهامي الراجي الهاشمي، ورشيد بن مالك، وسعيد بنكراد) وصارت مادة من مواد الدراسة في أقسام اللغة العربية وآدابها، ومنهجا ينتهجه كثير من النقاد العرب المعاصرين، كمحمد مفتاح، ومحمد الماكري، وأنور المرتجي، وقاسم المقداد وعبد الله الغذامي، وصلاح فضل، وعبد الملك مرتاض، وعبد القادر فيدوح، وعبد الحميد بورايو، وحسين خمري، ورشيد بن مالك، وسعيد بوطاجين، ومحمد الناصر العجيمي[19].

4– معايير الحدّ الاصطلاحي

من المؤكد أنّ المصطلحات هي رحيق العلوم، إن صح التشبيه، فهي خلاصات معرفية يفترض بها أن تمثل صوراً مصغرة وافيه للمفاهيم التي تعبر عنها، حيث تنوب الكلمة الاصطلاحية الواحدة عن عشرات الكلمات اللغوية الغائبة التي من شأنها أن تعرف المفهوم المعرفي المرجو تقديمه. وما دام الأمر كذلك، فإنّ وضع المصطلحات – ترجمة أو ابتكاراً – لا بدّ أن يمثل حالة لغوية خاصة من حالات الطوارئ الدلالية القصوى استنفار شتى الآليات التي ينتجها النظام العام للغة، وعليه فمن الخطأ أن نعتقد – كما يعتقد أحد الباحثين – بأنّ "المصطلح لا يخضع وضعه لأيّ مواصفات خاصة بل إنه يخضع لما تخضع له الكلمات العادية في اللغة من سنن"[20]. لأنّ النبر القوي الذي يحمله المصطلح في

المنارة للاستشارات

السياق اللغوي الذي ينتظمه، يجعله – بلا شك – يصنف، بحكم موقعه المعرفي الاستثنائي في خانه ما يؤخذ بعين الاعتبار، وهو وضع يقتضي – حقا – مواصفات خاصة.

لقد جرت العادة أن يقيّد المصطلح بجملة من الشروط العامة التي تميزه عن الكلمات اللغوية العادية، كأن يكون قصوراً لا يتجاوز الكلمة الواحدة، ويمكن أن يكون – في الحالات الاستثنائية– عبارة (phrase،Locution) قصيرة يعرفها معجم علم المصطلح بأنها "المصطلح المتكون من عدة كلمات إملائية[21]، ويسميها أحد الباحثين (الجملة الاصطلاحية) ويراها دليلا على فكر دون مرتبة التحديد والضبط والاختصار[22].

وأن يكون ذلقاً خفيفاً على لسان الملتقط، واضح المفهوم، أحادي الدلالة، دقيقها موصول الدلالة الاصطلاحية بالدلالة اللغوية، وأن يراعي خصائص البنيه الصوتية للغة، مع إمكانية إخضاعه – قدر الإمكان – للصيغ والموازين الصرفية القياسية المتعارف عليها حتى يسهل إدراك دلالاته العامة من خلال الصيغة الصرفية المجردة، وأن يوضع بحسب طرائق الوضع الاصطلاحي وآلياته تبعاً لأولوياتها في النسيج الأصيل لروح اللغة ....

وبعد استفياء مجمل هذه الشروط، تبقى حياة المصطلح مرهونة بمدى الاتفاق عليه وحجم استعماله ودرجة شيوعه. ضمن مثل هذه الشروط اللغوية والمعرفية، يقترح (معجم مفردات علم المصطلح) توصيفاً معيارياً للمنجزات الاصطلاحية، تحدد المصطلحات[23].

1. **المصطلح المفضل** (Termea employer de preference): وهو مصطلح يتضح استعماله في مواصفات قاسية معينة.
2. **المصطلح المقبول** (Terme aeviter): وهو مصطلح ينبغي تجنبه في ذلك السياق.

وهناك مصطلحات تقع بين المستهجنة والمقبولة تسمى (مصطلحات بديلة) وهي ليست سيئة تماماً، ولكن لا حاجة تقتضيها، بل ينبغي التخلي عنها تدريجياً.

على ضوء هذه المعالم العامة، استحضاراً لما ذكرناه في سلم التجريد الاصطلاحي نتسائل عن المحددات المعيارية المفضلة التي تجعل المصطلح يعبر هذا السلم سريعاً من درجة

المنارة للاستشارات

التقبل والتجريب إلى درجة الاستقرار والتجريد، وينتقل من ظلمة (الاستهجان) إلى ضوء (التفضيل)؟ فيجيء الجواب من النخبة الاصطلاحية العربية موحداً حينا، ومختلفاً حينا آخر.

حيث يحدد جميل صليبا – على سبيل المثال – أربعة قواعد ينبغي اتباعها في ترجمة المصطلحات العلمية[24].

1- البحث عن اصطلاح عربي قديم مطابق للمفهوم الجديد المراد ترجمته مثال: الجواهر Substance =

2- البحث عن لفظ قديم، قريب من المعنى الحديث، فيبدل معناه قليلاً، ويطلق على المعنى الجديد. مثال: الحدس = Intuition

3- البحث عن لفظ جديد لمعنى جديد مع مراعاة قواعد الاشتقاق العربي.
مثال: الشخصية = Personnalite

4- اقتباس اللفظ الأجنبي بحروفة، على أن يصاغ صياغة عربية (التعريب).
مثال: تلفزيون = Television

من الملاحظ أنّ هذه القواعد الأربع لا تستنفد كلّ الآليات التي تنتجها اللغة العربية في مجال التنمية اللغوية، كما أنّ القاعدة الأولى من الممكن أن تثير إشكالا عويصا بين الباحثين (مثلما نرى لاحقاً) بل من الممكن أن تنعدم هذه الحالة أصلاً، إذ يصعب وربما يستحيل العثور على حدّ اصطلاحي عربي قديم مطابق تماماً للمفهوم الغربي الجديد!

أمّا الباحث محمد رشاد الحمزاوي فيبدو بين مجمل الدارسين المعاصرين أكثر هوساً بهذه القضية، وأعمق وعياً، وأرزن منهجاً، وأفضل استعداداً لمدرسة الوضع الاصطلاحي ومواجهته بما يسميه تنميطاً (Normalisation Standar = ation) حيث يقترح استراتيجية شاملة لتنميط المصطلحات، تعتمد نظاماً ييسر اختيار المصطلحات، بوضع قواعد وقوانين منسجمة وموحدة تطبق على جميع المصطلحات، بعد الاتفاق على طرائق الوضع الاصطلاحي ومناهج الترجمة.

المنارة للاستشارات

تقوم منهجية التنميط[25] لدى الحمزاوي، على أربعة مبادئ (محكومة بشرطين اثنين أحدهما توثيقي مرجعي، والثاني كمي وكيفي خاص بقواعد الاختيار) هي:

1 – الاطراد: أي الاعتماد على شيوع المصطلح ورواجه بين مستعمليه.

2– يسر التداول: أي أن يكون الحد الاصطلاحي سهلاً وقصيراً وغير معقد الشكل.

3– الملاءمة: بمعنى أن تلائم الترجمة المصطلح الأجنبي، ولا تتداخل مع غيرها.

4– الحوافز: أي كلّ ما شأنه أن يحفز المستعمل على اختيار المصطلح، كبساطة الصيغة وسهولة الاشتقاق منه، وتركيبه الصرفي الواضح، وبعده عن الطول والغرابة والحوشيه والنحت الغريب المعقد.

وتبدو منهجية "التنميط" هذه تطويرا للمنهجية الأولى التي كانت تعتمد طريقة "التوحيد" وتروم استنباط منهج لوضع المصطلح اللساني وقاعدة توحيده، واختيار (المصطلح الموحد) على أساس الاطراد والإجماع والتراث والترجمة الصحيحة أو المعرب الشائع[26].

5– وظائف المصطلح:

ينهض الفعل الاصطلاحي بجملةٍ من الوظائف المختلفة التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ– **الوظيفة اللسانية:** فالفعل الاصطلاحي مناسبة علمية للكشف عن حجم عبقرية اللغة ومدى اتساع جذورها المعجمية، وتعدد طرائقها الاصطلاحية وإذن قدرتها على استيعاب المفاهيم المتجددة في شتى الاختصاصات.

فلا عجب – إذن – أن يمثل أحد الباحثين منزلة المصطلح من العلم بمنزلة "الجهاز العصبي من الكائن الحي عليه يقوم وجوده، وبه يتيسر بقاؤه، إذ إنّ المصطلح تراكم مقولي يكتنز وحده نظريات العلم وأطروحاته"[27]، لأنّ العلم لدى بعض الباحثين ليس في نهاية أمره سوى "مصطلحات أحسن إنجازها"[28] وعليه فمن الصعب أن نتصور علماً قائماً دون جهاز اصطلاحي، لأنّ "بين العلم والمصطلح لحماً هو كالتماهي الذي يقوم بين الدال والمدلول في المسلمات اللغوية الأولى، فكلّ حديث عن الدال منفصلاً عن المدلول، وكل حديث عن المدلول في معزل عما يدلنا عليه، بل كلّ حديث عن علاقة الدوال بمدلولاتها

المنارة للاستشارات

إنما ينطوي على فصل بين المتلاحمات"[29]. وإذا لم يتوفر للعلم مصطلحه العلمي الذي يعدّ مفتاحه، فقد هذا العلم مسوغه وتعطلت وظيفته"[30].

ب- **الوظيفة التواصلية:** كما أن المصطلح مفتاح العلم، فهو أيضاً أبجدية التواصل، وهو "نقطة الضوء الوحيدة التي تضيء النص حينما تتشابك خيوط الظلام، وبدونه يغدو الفكر كرجل أعمى، في حجرة مظلمة، يبحث عن قطة سوداء لا وجود لها (كما يقول المثل الانكليزي)"[31].

ذلك أنّ "تعمد الحديث في أي فن معرفي بتحاشي أدواته الاصطلاحية يمثل ضربا من التشوية لا يتغاضى عنه"[32] على أنّ هذه اللغة الاصطلاحية من شأنها أن تفقد فاعليتها التواصلية خارج سياق أهل ذلك الاختصاص فهي – إذن – لغة نخبوية لا مسوغ لاستعمالها مع عامة الناس الذين لا يستطيعون إليها سبيلا، ولا أدلّ على كلامنا هذا من الحكاية الطريفة التي أوردها أبو حيان التوحيدي في (الإمتاع والمؤانسة).

"وقف أعرابي على مجلس الأخفش فسمع كلام أهله في النحو ما يدخل معه، فحار وعجب وأطرق ووسوس، فقال له الأخفش: ما تسمع يا أخ العرب ؟ قال: أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا[33]. لقد سبقنا الدكتور عبدالله الغذاميإلى الاستشهاد بهذه الحكاية في موقف مماثل، معلقاً على ذلك بهذا الوصف البارع: "تلك كانت حال فصيح أعرابي صدمته لغة اصطلاح وأوحشه أن يرى اللغة تتكلم عن اللغة بعد أن كانت تتكلم عن الناس والأشياء[34].

يبدو جلياً أن عبارة ذلك الأعرابي إنما تتهجى إلى ثلاثة مفاصل أساسية:

1. التكلم بالكلام العربي (لغة الحديث).
2. التكلم في الكلام العربي (موضوع الحديث).
3. التكلم بما ليس من الكلام (اللغة الاصطلاحية بين أصالة الدال وغرابة المدلول).

وإيمانا منا مع عبد السلام المسدي بأنّ التركيبة المفهومية للمصطلح ينبغي أن تحلل الفوارق بين "ما هو مصطلح به، وما هو مصطلح عليه، وما هو مصطلح له[35]، يمكننا أن

المنارة للاستشارات

نلاحظ تقاطعا واضحا بين هذه العناصر الثلاثة وبين المفاصل الثلاثة في عبارة الأعرابي القديم، مثلما نلاحظ أنّ "صدمة الاصطلاح" بلغة الغذامي، تحدث حين يعمد أهل الاختصاص المعرفي إلى إفراغ المصطلح (أي الحد الاصطلاحي) من ذاكرته اللغوية المشتركة وملئه بدلالة مفهومية جديدة (بما ليس من كلامنا) فإذا حاول الدخيل عن هذه النخبة أن يفهم هذه اللغة الاصطلاحية مستعينا بذاكرتها المعجمية الأولى، اعتاص الأمر عليه وارتد حسيرا، ووقع له ما وقع لذلك الأعرابي في مجلس الأخفش.

إنّ التعامل العامي مع المصطلح كأيّ وحدة معجمية (كلمة) عادية لا جدوى منه ولا يفضي إلا إلى مزيد من الطرافة الساخرة، على نحو ما تؤكده الحكاية الطريفة الأخرى التي تعزى إلى الأصمعي في حواره الاصطلاحي (النحوي) مع أعرابي (يمثل البراءة اللغوية وعذرية الذهن الذي لا تشوبه شائبة اللغة الاصطلاحية)، يقول الأصمعي: قلت لأعرابي: أتهمز إسرائيل؟ قال: إني إذا لرجل سوء، قلت له: أفتجر فلسطين؟ قال أني إذا لقوي[36].

إنّ حوار الطرشان الذي لا طائل منه، بين عالم متخصص يصطنع لغة الاصطلاح النحوي (الهمز والجرّ) وأعرابي من عامة الناس لا يقيم فرقاً بين المصطلح المتخصص والكلمة العادية، فهو لا يفهم من (الهمز) غير دلالات السب والشتم والطعن، ولا يفهم من (الجر) غير السحب والجذب!.

ت– **الوظيفة الاقتصادية:** يقوم الفعل الاصطلاحي بوظيفة اقتصادية بالغة الأهمية، تمكننا من تخزين كم معرفي هائل في وحدات مصطلحية محدودة، والتعبير بالحدود اللغوية القليلة عن المفاهيم المعرفية الكثيرة، ولا يخفى ما في هذه العملية من اقتصاد في الجهد واللغة والوقت يجعل من المصطلح سلاحاً لمجابهة الزمن، يستهدف التغلب عليه والتحكم فيه.

ث– **الوظيفة الحضارية:** لا شك أنّ اللغة الاصطلاحية لغة عالمية بامتياز، إنها ملتقى الثقافات الإنسانية، وهي الجسر الحضاري الذي يرتبط لغات العالم بعضها ببعض. وتتجلى هذه الوظيفة، خصوصاً في آلية "الاقتراض" (emprunt) التي لا غنى لأية لغة عنها، حيث تقترض اللغات بعضها من بعض صفات صوتية تظل شاهدا على حضور لغة ما، حضورا

المنارة للاستشارات

تاريخيا ومعرفيا وحضاريا في نسيج لغة أخرى، وتتحول بعض المصطلحات – بفعل الاقتراض– إلى كلمات دولية (Internaionaux)[37]. من الصعب ان تحتكرها لغة معينة، ومن الصعب أن تنسب إلى لغة بذاتها، فيتحول المصطلح إلى وسيلة لغوية وثقافية للتقارب الحضاري بين الأمم المختلفة.

ألا يكفي ذلك لكي نقول – باختصار مركز – إن المصطلح هو لغة العولمة؟ وأنه ليس كالعلوم جسور تمتد بين الأقوام وحضاراتهم، لذلك عدّت المصطلحات العلمية سفراء الألسنة بعضها إلى بعض.

6- علم المصطلح

صار مجموع المصطلحات الموظفة في الميادين العلمية المختلفة،كل على حدة، موضوعاً لعلم جديد قائم بذاته، له مفرداته الخاصة التي تدلّ علية والتي ينيف عددها على التسعين مصطلحاً، هو علم المصطلح (Terminologie)؛ أي حقل المعرفة الذي يعالج تكوين التصورات، وتسميتها سواء في موضوع حقل خاص، أو في جملة الحقول[38]، وهو حقل من أحداث حقول اللسانيات التطبيقية "يتناول الأسس العلمية لوضع المصطلحات وتوضيحها[39] أو هو العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها، وهو علم ليس كالعلوم الأخرى المستقلة، لأنّه يرتكز في مبناه ومحتواه على علوم عدة أبرزها علم اللغة، والمنطق، والاعلامية (علم الحاسبات الالكترونية)، وعلم الوجود، وعلم المعرفة، وحقول التخصص العلمي المختلفة[40]. يبدو – إذن – أنّ "علم المصطلح" ليس علماً مستقلاً عن سواه من العلوم، بل علم متاخم لجملة من الحقول المعرفية الأخرى حيث يقع في مفترق علوم شتى: كعلم الدلالة (semantique)، وعلم تطور دلالات الألفاظ (semasiologie)، وعلم المعاجم (Lexicologie)، وعلم التأثيل والتأصيل (Etymologie)، وعلم التصنيف (Classoligie) ....، وعليه فربما حق لنا أن نلقب "علم المصطلح" بـ (علم العلوم).

المنارة للاستشارات

ومن الأمارات الدالة على حداثة عهد الفكر الأوربي ذاته بهذا العلم، أنّ الكلمة الدالة على علم المصطلح قد يعزى ظهورها الأول، وباحتشام شديد،إلى نهايات القرن الثامن عشر، في ألمانيا أولاً على يد الأستاذ غوتفريدشتز = Christian GottfriedShut (1747–1832) حيث قد أقر الصيغة النعتية (Terminologish) عام 1788م، أما الكلمة الإنكليزية (Terminology) فقد ظهرت بعيد ذلك مزاحمة للكلمة الأخرى (Nomenclature) على حين يعود استعمال المقابل الفرنسي (Terminologie) إلى سنة 1801، على يد لويس سيباستيان مرسي L.S. Mercier (1740–1814)، ضمن مؤلف له حول التوليد اللغوي وقد أوردها في معنى سجالي بمعنى تعسف المصطلحات المبهمة[41]. ثم طورت كلمة (Terminologie) وأصبحت تحيل على ثلاثة مفاهيم مختلفة:

1. مجموعة المبادئ والأسس التصورية التي تحكم دراسة المصطلحات.
2. مجموعة القواعد التي تسمح بتحقيق صناعة مصطلحية.
3. مجموعة مصطلحات ضمن مجال اختصاص معطى[42].

ترى الباحثة "ماريا كابري" أنّ المفهوم الأول يحيل على الاختصاص، والثاني على المنهجية، بينما يحدد الثالث مجموع مصطلحات ميدان معين[43].

ثمة مسألة إشكالية أخرى تتعلق بمدى ارتباط علم المصطلح بسائر العلوم المجاورة له أو استقلاله عنها، وفي هذا الشأن ترصد "م. كابري" ثلاثة توجهات مختلفة داخل هذا العلم مقرّة أنّ النظرية العامة لعلم المصطلح "تعتبر علم المصطلح اختصاصاً مستقلا، من طبيعة عابرة للتخصصات (Interdisciplinaire) في خدمة الاختصاصات العلمية والتقنية[44].

تشير المراجع المختلفة[45] إلى أنّ علم المصطلح قد تطور – ابتداء من ثلاثينيات القرن الماضي– تطوراً مذهلاً، حيث يعدّ المهندس النمساوي أوغين فوستر (1898–1977) (EugenWuster) مؤسس علم المصطلح المعاصر والممثل الأساسي لما يسمى مدرسة فيينا[46]، وانطلاقاً من رسالته الجامعية الشهيرة التي ناقشها بجامعة فيينا ونشرها عام 1931 حول التوحيد الدولي للمصطلحات في مجال الهندسة الكهربائية، واصل جهوده هلموث

المنارة للاستشارات

فلبر H. Felber الذي تولى إدارة مركز المعلومات الدولي في علم المصطلح (Infoterm) حين تم تأسيسه عام 1971 بالتعاون بين الحكومة النمساوية واليونسكو. إضافة إلى المدرسة السوفياتية التي يتزعمها الروسي د.س. لوت D.S. Lotte (1889–1950) الذي وصفه الباحث غي روندو (G. Rondeau) عام 1983، بأنه الأب الحقيقي للمصطلحية بوصفها اختصاصاً علمياً[47] دون نسيان (مدرسة براغ) التشيكية، فضلاً عن جهود "المنظمة الدولية للمواصفات القياسية" التي قد تسمى – عربياً – كذلك "المنظمة الدولية للتقييس" أو "المنظمة العالمية للتوحيد المعياري" أو ما يعرف – اختصاراً – بمنظمة "إيزو" (Iso) التي تتخذ من (جنيف) مقراً لها، ومن (فيينا) أمانة عامة والتي عوضت منذ سنة 1946 منظمة (ISO) التي تأسست عام 1926[48].

ويميز باحث غربي معاصر (بيار أوجير P.Auger) أربع مراحل أساسية في تطور علم المصطلح المعاصر:

أ. الأصول (Les origins) –من1930 إلى1960.

ب. الانبناء (Lastructuration) – من 1960 إلى 1975.

ت. الانفجار (L`eclatement) – من1975 إلى 1985.

ث. الآفاق الواسعة (Leslargeshori=ons) – منذ 1985.

وفي هذا المساق، نسجل عربيا جهد شخصيتين علميتين جزائريتين في هذا الشأن هما الدكتور عبد الرحمن حاج صالح (رئيس المجمع الجزائري) صاحب "مشروع الذخيرة اللغوية" الذي باركته المجامع اللغوية العربية وصاحب الفضل المشهود على "معهد العلوم اللسانية والصوتية بجامعة الجزائر" (1966) ومجلته (اللسانيات) . والدكتور عبد الملك مرتاض رئيس المجلس الاعلى للغة العربية في الجزائر (1998–2001) ومدير مجلة (اللغة العربية).

المنارة للاستشارات

خاتمة

في ختام هذا البحث توصلنا إلى النتائج الآتية:

إنّ انعدام التخطيط فيالوطن العربي انعكس على الاستعمال اللغوي للمصطلحات الحديثة خاصة، لذا نلاحظ الفوضى المصطلحية –إن صح التعبير– تطال جلّ الحقول المعرفية العربية، وهو ما ولّد الكثير من التسميات لمسمى واحد فأحدث الكثير من الخلط[49].

إن الوحدات المصطلحية التي يحفل بها القاموس النقدي العربي الجديد لاتزال – في عمومها – دون مرحلة التجريد والاستقرار، مترددة بين درجتي التقبل (التجريب) والتفجير (الاضطراب) بحسب سلم التجريد الاصطلاحي[50].

إن تداخل الحقول المصطلحية في الخطاب النقدي العربي الجديد تداخل مريع، يحكمه تفسيران أساسيان:أولهما هو تداخلها أصلاً في المهد الأجنبي، أما ثانيهما فيكمن في تداخل تلك الحقول على مستوى الدراسة المنهجية الواحدة[51].

الهوامش والإحالات:

[1]– انظر مبحث (المماثله لدى إبراهيم أنيس في كتابه: الأصوات اللغوية، ط5، المكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، 1975: 178) .

[2]– محمد التنوخي: المعجم المفصل في الأدب دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993. 1/ 101.

[3]– ينظر، تراث المعاجم الفقهية في العربية:18 وينظر المعجم المفصل في علوم اللغة: 2/ 589.وينظر معجم علم اللغة التطبيقي، :262.

[4]- Grand Larousse de la Langue feancaise,Librairie Larousse, Paris,1978, Tome 7'eme p.6018 (Terme).

[5]– زهير غازي زاهد: سلامة اللغة وأثرها في المناهج المدرسية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمان العدد 78، السنة 34، كانون الثاني، 2010، صص16،

[6]– ينظر: محمد رشاد حمزاوي: أعمال مجمع اللغه العربية بالقاهرة، دار الغرب الاسلامي 1988م.545.

[7]– زهير غازي زاهد: سلامة اللغة وأثرها في المناهج المدرسية ص 16–17

[8]– محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب،1993. 223.

المنارة للاستشارات

(9)– زهير غازي زاهد: سلامة اللغة وأثرها في المناهج المدرسية، ص18.

(10)- Julia Kristeva: La Revolution du Langage Portique, Edition du Seuil,1974,P 22.

(11)– يوسف وغليسي: مناهج النقد الأدبي (مفاهيمها وأسسها، وتاريخها، وتطبيقاتها العربية)، ط2، دار الجسور، الجزائر، 2009، ص 93.

(12)- Ferdinand De Saussure:CoursdeLinguistiqueGenerale, 2'eme 'ed, ENAG / Editions, Alger, 1994, P33.

(13)- Rooland Barthes ; Systeme de la Mode, Editions du Seuil, 1967 .P 08.

(14)- Ibid .

(15)- Ibid, P 09.

(16)- Ibid

(17)– جوليا كريستيفا: علم النص، تر .فريد الزاهي، دار توبقال، الدار البيضاء، 1991، ص15.

(18)– يوسف وغليسي، مناهج النقد الأدبي، ص 96.

(19)– ينظر: غانم عودة شرهان الحسيني التدريسي: الحقل السيميائي، محاضرة في مركز إحياء التراث العلمي العربي، الخميس 2020/7/30.

(20)– حمزة قبلان المزيني: المشكل غير المشكل – قضية المصطلح العلمي، مجلة (علامات)، ج8، م2 يونيو 1993، ص 24.

(21)– معجم مفردات علم المصطلح، ص 235.

(22)– هو الباحث الجزائري أحمد شنه في رسالته (المصطلح النقدي عند العرب في القرن الثالث الهجري) ص 85.

(23)– معجم مفردات علم المصطلح، ص222.

(24)– المعجم الفلسفي، ج1، ص 12–14.

(25)– محمد رشاد الحمزاوي: المنهجية العربية لوضع المصطلحات – من التوحيد إلى التنميط مجلة (اللسان العربي)، تصدر عن مكتب التنسيق التعريب بالرباط، عدد24، 1985، ص 45–46.

(26)– محمد رشاد الحمزاوي: المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، الدار التونسيه للنشر – تونس المؤسسة الوطنية للكتاب – الجزائر، 1987. ص292.

(27)– محمد النويري: المصطلح اللساني النقدي بين واقع العلم وهواجس توحيد المصطلح، مجلة (علامات)، عدد خاص، م.س، ص 249.

(28)– المرجع نفسه.

المنارة للاستشارات

(29)– عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع تونس1994، ص11.

(30)– محمد عزام: المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي، دار الشروق العربي، بيروت، د.ت، ص7.

(31)– عزت محمد جاد: نظرية المصطلح النقدي، الهيئة المصرية العامة للكاتب، 2002، ص35.

(32)– عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي، ص 11.

(33)– أبوحيان التوحيدي: كتاب الامتاع والمؤانسة، ج2، تصحيح وضبط: أحمد أمين وأحمد الزين منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت، ص139.

(34)– عبد الله الغذامي: ثقافة الأسئلة – مقالات في النقد والنظرية، ط2، دار سعاد الصباح، الكويت 1993، ص 94.

(35)– عبد السلام المسدي: الالتباس المعرفي وتبرئة المصطلح، ضمن ملخصات أبحاث مؤتمر (قضايا المصطلح الأدبي) مكتبة القاهرة الكبرى، 1998، ص17.

(36)– ابن عبد ربه الأندلسي: كتاب العقد الفريد، ج3، شرح وضبط وترتيب ابراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت، ص 477.

(37)- Alain Rey: la terminologie – nomset notions, p.90.

(38)– معجم مفردات علم المصطلح (مواصفة أيزو رقم 1087) ترجمة هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية، ضمن مجلة (الساني العربي)، الرباط، ع24، 1985، ص223.

(39)– محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب، القاهرة، د.ت. ص 19.

(40)– مقدمة في علم المصطلح، ص6. وانظر كذلك علي القاسمي: علم اللغة وصناعة المعجم، ط2 مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1991، ص (ل).

(41)-Alain Rey:la terminologie-Nomset Notions,P.U.F,Paris1979, p.6.

(42)- Maria T. Cabre: la terminologie,traduit du catalan M.C. Cornier J. Humbly, les presses de l`universited`OttawaCanada,Armand Colin, Paris, 1998, p.70.

(43)- Ibid,p70.

(44)- Ibid,p30.

(45)– راجع: محمد حلمي هليل: أسس المصطلحية، مجلة (علامات)، جدة، ج8، م2، يونيو 1993 ص289 – 304.

– مقدمة في علم المصطلح، ص 11–29 .

– الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 16 –24.

المنارة للاستشارات

– المعاجم والمصطلحات، ص 59.

– شحادة الخوري: دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ج1، دار الطليعة الجديدة، دمشق د.ت،(الفصل الأخير).

(46)- M.T. Cabre: La terminologie .p.22.

(47)- Ibid, p.59

(48)– يراجع على سبيل المثال: إبراهيم الحاج يوسف: دور مجامع اللغة العربية في التعريب، ط1، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 2002.

(49)– ينظر: زهير غازي زاهد: سلامة اللغة وأثرها في المناهج المدرسية، ص 16.

(50)– يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008، ص509.

(51)– ينظر يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 509.

المنارة للاستشارات